الأمم المتحدة

S/2012/162

مجلس الأمن

Distr.: General
19 March 2012

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

[الأصل: باللغة العربية]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

ارتكبت المجموعات الإرهابية صباح يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ مجزرة مروعة أخرى في بعض أحياء مدينة حمص ذهب ضحيتها حوالي ٤٥ مواطنا، إضافة إلى الفظائع التي ترتكبها هذه المجموعات في أنحاء أخرى من سوريا. وقد اعتادت هذه المجموعات الإرهابية على ارتكاب مثل هذه المجازر واتهام الحكومة بذلك قبيل انعقاد جلسات لمجلس الأمن أو لمجلس حقوق الإنسان لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط أو في سوريا، بهدف الإساءة إلى سوريا واستخدام هذه المأساة وغيرها كمادة إعلامية للمتاجرة بها. وقد قام الإرهابيون بذبح وقتل هؤلاء المواطنين الأبرياء وتصويرهم وإرسال ذلك إلى المحطات والقنوات الفضائية التي تساهم في تضليل وتوتير الأوضاع، في عمل يتنافى مع قيم الإعلام الموضوعي وتشويه الحقائق ودعم الإرهاب. وقد ألقت السلطات المعنية القبض على عدد من هؤلاء الإرهابيين الذين ارتكبوا الجريمة واعترفوا بارتكابهم لها.

وتثبت المعلومات التي أفادت بها عائلات الضحايا والقريبون منها أن جميع من طالتهم هذه الجريمة من الشباب والأطفال والنساء الذين قامت المجموعات الإرهابية المسلحة باختطافهم وقتلهم لاحقاً، هم من الذين يعارضون ما تقوم به المجموعات الإرهابية ويرفضون الانصياع لمخططاتها، خاصة ممن يصنفهم الإرهابيون على أنهم يدعمون الدولة.

إن الفتاوي التي أصدرها بعض رجال الدين في دول عربية والتحريض على استدعاء التدخل العسكري في سوريا، تقف بشكل مباشر خلف الأسباب التي قادت إلى هذه المجازر في حمص وفي محافظات سورية أخرى.

200312 200312 12-26809 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تناشد الجمهورية العربية السورية كل الدول والمنظمات التي تحارب الإرهاب الوقوف في وجه القتل والدماء والفتنة، وممارسة الضغط على كل الأطراف المعروفة للتوقف عن دعم الإرهاب، والمساعدة على وقف سفك دماء السوريين، ومحاسبة الدول والجهات التي تقوم بدعم الإرهاب في سوريا بما ينسجم مع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية بأنها ماضية في أداء واجبها في حماية مواطنيها ونزع أسلحة الإرهاب ومحاسبة مرتكبيه، كما تؤكد أنها مضاية في سعيها لإيجاد حل سياسي للأزمة التي تمر بها سوريا بالتعاون مع المبعوث الخاص السيد كوفي عنان، ومن خلال تعزيز الإنجازات الديمقراطية التي بدأتها منذ شهر آذار/مارس من العام الماضي في مختلف المجالات، بما في ذلك إلغاء حالة الطوارئ وإصدار قانون التعددية الحزبية وقانون الانتخابات المحلية وقانون حرية الإعلام والاهتمام بالوضع الاقتصادي للمواطنين وإصدار الدستور الجديد وغيرها من التشريعات التي تهدف إلى تعزيز الحياة السياسية وتعميق التعددية والديمقراطية وتقود إلى إطلاق عملية إصلاح متكاملة. ومن جانب آخر، فقد اختارت سوريا طريق الحوار الوطني نهجا لحل المشاكل التي تواجهها من خلال مشاركة أطراف في المعارضة السورية والمستقلين في عملية تهدف إلى حل الإشكالات التي يجب التصدي لها وإعادة الأمن والاستقرار إلى سوريا.

تعبر سوريا عن أملها في أن تشاركها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة هذا التوجه كطريق للخروج من الأزمة الحالية في سوريا، عبر إنهاء العنف ووقف التمويل الخارجي للإرهاب ومن خلال إعادة الأمن والاستقرار إليها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة